

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E Y
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المجمعة لبنك
الامارات دى الوطنى
شركة مساهمة مصرية
وتقرير مراقبى الحسابات
عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م.

راجعنا القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٢ يناير ٢٠١٩ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتقريرنا عليها.

مراقبا الحسابات

علاء الدين عبد العظيم

ش.م.م. ١١٦٠٦٨

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
رقم القيد لدى الهيئة العامة للرقابة المالية "٢٦٠"
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي



القاهرة في ٢٢ يناير ٢٠١٩

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)
		الأصول
٢ ٦٣١ ٢٨٧	٤ ١٤٨ ٦١٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١٢ ١٦٦ ٤٢٥	٧ ٨٠١ ٧٨٦	أرصدة لدى البنوك
٩ ٨٥١ ٧٤٢	٧ ٧٣٧ ٣١٨	أذون خزائنة
٢١ ٦٨٥ ٥٠١	٢٨ ٧٨٤ ٣٨٢	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
١٣ ١٨٢	٥٣ ١٥٠	مشتقات مالية
١٠ ٣٤٩	-	أصول مالية بفرض المتاجره
٣ ٧٦٠	٦٣٦ ٥١٣	استثمارات مالية متاحة للبيع
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩٧٠ ٦٨١	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢٢ ٨٣٠	٢٥ ٦٥٩	أصول غير ملموسة
٥١٩ ٤١٨	١ ٠٨١ ٨٣٩	أصول أخرى
٥١٦ ٢٥٨	٥٨٨ ٦٣٢	الأصول الثابتة المملوكة
٢٤١ ٨٠٠	٤٢٢ ٥٤٤	الأصول الثابتة المؤجرة
٥٣ ٠٣٨ ٢٥٧	٥٧ ٢٥١ ١١٤	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٧ ٧٧٢ ٠٠٤	٥ ٩٩٤ ٩٠٩	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠	٤١ ٨٣٧ ٧٣٤	ودائع العملاء
٣٢ ٩٨٢	٨٦ ٥١٣	مشتقات مالية
٨٨٦,٣٨٥	١ ٧٩١ ٣٦٠	قروض أخرى
١ ٤٠٧ ٩٨٨	١ ٦٧٢ ٠٢٤	التزامات أخرى
١٥٢ ٢٩٣	٢٠٢ ٦٠٤	مخصصات أخرى
١٦٨ ٣٢٦	١٤٠ ٤٦١	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٠ ٨١٥	١٤ ٤١٠	التزامات ضريبية مؤجلة
٤٨ ٧٣٠ ٠٣٣	٥١ ٧٤٠ ٠١٥	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
(١٢٣ ٨٥١)	٢٩٠ ٤٣٤	احتياطات
٢ ٧٣١ ٧٦٨	٣ ٥٢٠ ٤١٦	أرباح محتجزة
٤ ٣٠٧ ٩١٧	٥ ٥١٠ ٨٥٠	اجمالي حقوق مساهمي البنك الأم
٣٠٧	٢٤٩	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٤ ٣٠٨ ٢٢٤	٥ ٥١١ ٠٩٩	اجمالي حقوق الملكية
٥٣ ٠٣٨ ٢٥٧	٥٧ ٢٥١ ١١٤	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

. الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٥ ٣٩٠ ١٨٧	٥ ٩٠٩ ٤٨٩	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٣ ٠٢٢ ٠٥٩)	(٣ ٤١٤ ٠٦٢)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>٢ ٣٦٨ ١٢٨</u>	<u>٢ ٤٩٥ ٤٢٧</u>	صافي الدخل من العائد
٧١٠ ٨٦٥	٧٣٠ ٩٦٩	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١١٩ ٣٢٤)	(١٠٤ ٩١٨)	مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>٥٩١ ٥٤١</u>	<u>٦٢٦ ٠٥١</u>	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٨٧٧	٤٢٨٣	إيرادات من توزيعات ارباح اسهم
١٥٣ ٩٧٨	٨٥ ٢٧٥	صافي دخل المتاجرة
٥ ٨٤١	٢ ٠٢٦	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٢٨٤ ١٥٨)	(١٦٤ ٩٤٠)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(٨٨٢ ٤٨١)	(١ ٠٩٩ ٣٣٣)	مصروفات ادارية
(٣١٧ ٦٢٦)	(٣٠٦ ٤٠٦)	مصروفات تشغيل أخرى
<u>١ ٦٣٦ ١٠٠</u>	<u>١ ٦٤٢ ٣٨٣</u>	الربح قبل ضرائب الدخل
(٤٥٥ ٦٤٤)	(٤١٨ ١٦٨)	عبء ضرائب الدخل
<u>١ ١٨٠ ٤٥٦</u>	<u>١ ٢٢٤ ٢١٥</u>	صافي ارباح السنة بعد ضرائب الدخل
١ ١٨٠ ٤٣٠	١ ٢٢٤ ١٩٠	يوزع كالتالي:
٢٦	٢٥	نصيب مساهمي البنك الأم
<u>١ ١٨٠ ٤٥٦</u>	<u>١ ٢٢٤ ٢١٥</u>	نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة
<u>٦٣.٤٢</u>	<u>٦٥.٤١</u>	صافي ارباح السنة بعد الضرائب
		ربحية السهم (جنيه/سهم) الاساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التعثر في حقوق الملكية المجمعة- عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق مساهمي البنك الأم	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال	التبيان
٣٠٩٦ ٥٣٦	٧٨١	٣٠٩٦ ٢٥٥	١١٧٦ ٣٥٣	(٢٨٠٠٩٨)	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(٧٨ ٥٣٥)	-	(٧٨ ٥٣٥)	(٧٨ ٥٣٥)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٦
-	-	-	(٤٦ ٣٦٤)	٤٦ ٣٦٤	-	المحول الى الاحتياطي القفوي
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	المحول الى احتياطي مخاطر بتكئة عام
١٠٩٧٦٧	-	١٠٩٧٦٧	-	١٠٩٧٦٧	-	صافي التعثر في القيمة العادلة للمستمرات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
-	-	-	(١٧٢)	١٧٢	-	المحول الى احتياطي الرأسمالي
-	-	-	(٧٧٢ ٥٧٩)	٧٧٢ ٥٧٩	-	احتياطي مخاطر مبلغ IFRS٩*
١١٨٠ ٤٥٦	٢٦	١١٨٠ ٤٣٠	١١٨٠ ٤٣٠	-	-	صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٤٣٠٨ ٣٢٤	٣٠٧	٤٣٠٧ ٩١٧	٢٤٥٩ ١٨٩	١٤٨٧٢٨	١٧٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٤٣٠٨ ٣٢٤	٣٠٧	٤٣٠٧ ٩١٧	٢٤٥٩ ١٨٩	١٤٨٧٢٨	١٧٠٠٠٠٠٠	
٤٣٠٨ ٣٢٤	٣٠٧	٤٣٠٧ ٩١٧	٢٤٥٩ ١٨٩	١٤٨٧٢٨	١٧٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
(١٠٢ ٩٤٠)	(٨٣)	(١٠٢ ٨٥٧)	(١٠٢ ٨٥٧)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٧
-	-	-	(٥٨ ٩٦٧)	٥٨ ٩٦٧	-	المحول الى الاحتياطي القفوي
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	المحول الى احتياطي مخاطر بتكئة عام
٨١٦٠٠	-	٨١٦٠٠	-	٨١٦٠٠	-	صافي التعثر في القيمة العادلة للمستمرات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
-	-	-	(١٠٩٥)	١٠٩٥	-	المحول الى الاحتياطي الرأسمالي
١٢٢٤ ٧١٥	٢٥	١٢٢٤ ١٩٠	١٢٢٤ ١٩٠	-	-	صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٥٥١١٠٩٩	٢٤٩	٥٥١٠ ٨٥٠	٣٥٣٠ ٤١٦	٢٩٠ ٤٣٤	١٧٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المضو المتتعب

رئيس مجلس الإدارة

محمد جميل بوز

مهام عبد الله قسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)</u>
٥٩١٠٤٩١	(٣٢٩٦٨٧٦)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٤٨٠٩٩٩)	(١٥٣٥٩٥٠)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
٨٠٧٨٥٠	٨٠٢٠٣٥	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٦٢٣٧٣٤٢	(٤٠٣٠٧٩١)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
٧٢٦٢٥٧١	١٣٤٩٩٩١٣	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة
١٣٤٩٩٩١٣	٩٤٦٩١٢٢	رصيد النقدية وما في حكمها في اول السنة
		اجمالي النقدية وما في حكمها في آخر السنة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" (البنك) وشركته التابعة "شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي" ويطلق عليهما معاً (المجموعة) - خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار وأعمال التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية والخارج.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

تأسست شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي - مصر في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولانحة التنفيذ. ويعتبر غرض الشركة الأساسي هو العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون التأجير التمويلي.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية للمجموعة. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة أحكام القوانين السارية ذات الصلة وتتضمن تلك القوائم أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات المجموعة باستخدام طريقة التجميع الكلي للقوائم المالية للشركة التابعة وهي الشركة التي يمتلك البنك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية بغض النظر عن نوعية أنشطتها.

٢- أساس التجميع

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

عند تجميع القوائم المالية للشركات التابعة يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

تتضمن القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي)، وتبلغ نسبة مساهمة البنك فيها ٩٩.٨%.

معاملات بيع وشراء أسهم الشركات التابعة بين المجموعة وأصحاب الحصص غير المسيطرة

تعتبر المجموعة معاملاتها مع أصحاب الحصص غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن بيع حصص المجموعة في رأس مال الشركات التابعة إلى أصحاب الحصص غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل. وقد ينتج عن معاملات أقتناء المجموعة لحصص إضافية في صافي أصول الشركات التابعة من أصحاب الحصص غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع في الأسهم المكتتاة والقيمة الدفترية للحصة الإضافية من صافي الأصول المكتتاة في الشركة التابعة.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للمجموعة.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

▪ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

▪ إيرادات (مصروفات) أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للاداء وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للاداء. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أذون الخزانة

يتم عرض أذون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

تقوم المجموعة بتبويب أصولها المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الاصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١-٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

- إذا كان ذلك التبويب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المُستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.

- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عند يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية إرتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين وكانت قواعد البنك المركزى تسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما فى ذلك الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبيوة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبيوة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبيوة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي تنوى المجموعة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي تبويبها المجموعة على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن تستطيع المجموعة بصورة جوهرية استرداد قيمة استثمارها الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

٤-٥ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبيوة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك فى تاريخ التسوية وهو التاريخ الذى يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".
- تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً الى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بينما يتم القياس اللاحق للروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترتبة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمجموعة في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوفر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخضومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت المجموعة لها حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت لديها النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخضومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعدد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العدد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. وتقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي تتعرض لها كما يلي:
- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
 - تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متبنا بها (تغطية التدفقات النقدية).
 - تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي للاستثمارات التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي يتم تقدير التدفقات النقدية بناءً على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وتتوقف المجموعة عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة. وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة فيتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي، وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية - بخلاف توزيعات أرباح الشركات التابعة - وذلك عند صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالى باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالى أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم سداد أصل الدين أو العوائد.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

وتقوم المجموعة بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملى جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالى إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

-- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع أصول مالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- فى حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى، عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة فى خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

- أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعى على إضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كتروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الإضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصصة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي يتم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الإضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد تقوم المجموعة بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة فيراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات وبعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات التعاقدية لأصول البنك ومقدار الخسائر التاريخية لأصول ذات خصائص خطر ائتمان مشابهة للأصول التي تضمها تلك المجموعة.

ويتم تعديل الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي تم خلالها تحديد تلك الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الظروف التي كانت سائدة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وبحيث تتوافق معها من فترة إلى أخرى، وتقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراتها لتلك الخسائر.

استثمارات مالية متاحة للبيع

٢-١٢

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويُعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المترتبة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الإضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٣-١٢ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة توبيخ كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٣- الأصول غير الملموسة**برامج الحاسب الالى**

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الالى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة والتي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد عن سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الالى المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال السنة التي تحدث فيها

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

- المباني	من ٢٥ إلى ٦٠ سنة
- الواجهة	من ٢٥ إلى ٣٠ سنة
- التركيبات العامة	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
- التجهيزات والإنشاءات	من ٧ إلى ١٠ سنوات
- نظم الية متكاملة	من ٤ إلى ٥ سنوات
- ماكينات صرف الى	من ٥ إلى ٧ سنوات
- وسائل نقل	من ٣ إلى ٥ سنوات
- تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
- أثاث مكاتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

تحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلية طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح للمستأجر الخيار فى شراء الأصل فى تاريخ محدد وبقية محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٠١٥ - الإستنتاج

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلى يُعترف بتكلفة الإيجار، بما فى ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات فى قائمة الدخل عن السنة التى حدثت فيها. وعندما تقرر المجموعة ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجى المتبقى له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصصاً منها أية مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦ - النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامى، والأرصدة لدى البنوك وأدوات الخزنة.

١٧ - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى ولو كان التدفق النقدى الخارج ليند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل فيعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨ - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التى تصدرها المجموعة ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائها من جهات أخرى، وهى تتطلب من المجموعة أن تقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء المجموعة.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود فى تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية فى نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف باتعاب الضمان كإيراد فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالى ناتج عن الضمانة المالية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩ - مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هى لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التى تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة.

تلتزم المجموعة بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الى مدير الاستثمار ولا تتحمل المجموعة أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن السنة الذى تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

تدفع المجموعة نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح - ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي شركات المجموعة، ولا تسجل أية التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠ - ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغييرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمجموعة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١ - رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢٠٢٢ توزيعات الأرباح

تُنبت توزيعات الأرباح التي تقرر المجموعة توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيه الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي وقانون الشركات.

٢١-٣ أسهم الخزينة

في حالة قيام المجموعة بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراة كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢ - أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للمجموعة حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للمجموعة.

٢٣- أرقام المقارنة

يتم إعادة تويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزى المصرى على اساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية السنة المالية مبلغ ١.٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% . وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٦.٣٤١ % فى نهاية ديسمبر ٢٠١٨.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسى الإضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، ويتكون مما يلى :-

- ١- ٤٥% من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥% من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١.٢٥% من إجمالى المخاطر الائتمانية للأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الأتى :

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة. (بناءً على قائمة التوزيعات المقترحة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافي)
٢٤١٩٦	٢٤١٩٦	الاحتياطي العام
٢٥٤١٧٦	٣١٨٢٩٤	الاحتياطي القانوني
٢٨٩٦	٢٨٩٦	احتياطيات أخرى
٢٧٢٥٧٩	٢٧٢٥٧٩	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩
٢٢٩٦٧٩٤	٢٧٢٩٥٧٦	الأرباح المحتجزة
٣٠٧	٢٤٩	حقوق الأقلية
-	-	الأرباح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية
(٣٧١٩٩٤)	(٢٩٧٧٨٩)	إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
٤١٧٨٩٥٤	٤٧٥٠٠٠١	إجمالي رأس المال الأساسي
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
-	-	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأستثمارات المالية المتاحة للبيع
٢٧٢٤٦	-	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٨٨٦٣٨٥	١٧٩١٣٦٠	قيمة القروض (الودائع) المساندة في حدود النسبة المقررة (٥٠% من الشريحة الأولى بعد الاستبعادات)
٣٣٩٨٨٧	٤٥٤٠٣١	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
١٢٥٣٦٠٤	٢٢٤٥٤٧٧	إجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
٢٧١٩٠٩٦٧	٣٦٥٥٨١٧٩	الأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان
٦٦٩٠٠	٧٠١٨٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
٤١١٨٤٨٠	١٣٨٠٣٤٤	قيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٣٧٣٠٨٣٠	٤٥٠١٩٢٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٣٢٠٥٧٠	٢٩٧٥٦٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٣٥٤٢٧٧٤٧	٤٢٨٠٨١٨٣	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ١٥,٣٣٤	% ١٦,٣٤١	معيار كفاية رأس المال (%)

- الرافعة المالية

- صدر مجلس اداره البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي :
- الموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي:
- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتي عام ٢٠١٧ .
 - كنسبه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لراس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية راس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسمالية.

٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات .

٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.

٤- التعرضات خارج الميزانية .

يلخص الجدول التالي حساب الرافعة المالية .(بناءا علي قائمة التوزيعات المقترحة) :

المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالي	البند
		٤ ٧٥٠ ٠٠١	الشريحة الاولى من راس المال بعد الاستبعادات
		٥٧ ٦٨٥ ٨٣٤	اجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية
		٦ ٦٨٦ ٧٠٧	التعرضات خارج الميزانية
		٧,٣٨%	نسبة الرافعة المالية

٢٥- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي تقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية وفيما يلي أهم البنود التي تستخدم فيها المجموعة تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

تراجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمجموعة، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المجموعة. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تحدد المجموعة اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، تقوم المجموعة بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغييرات في التكنولوجيا.

كما تحدد المجموعة اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع ويتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف به ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالمجموعة والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض المعاملات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. لذا تقوم المجموعة بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضريبة والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يحدث بها الاختلاف.

- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١٥٦ ٩٩٩	٩٨ ٨٥٨	ارباح التعامل في العملات الأجنبية
		(خسائر) ارباح تقييم مشتقات مالية:
(٣٠٨٤)	(١٣٥٦٢)	(خسائر) تقييم عقود صرف أجله
٦٣	(٢١)	(خسائر) ارباح تقييم أصول ماليه بفرض المتاجرة
<u>١٥٣ ٩٧٨</u>	<u>٨٥ ٢٧٥</u>	الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي ارباح السنة

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١ ١٨٠ ٤٣٠	١ ٢٢٤ ١٩٠	صافي ارباح السنة
(١٠٢ ٢٨٩)	(١١٢ ١٤٩)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات*
١٠٧٨ ١٤١	١ ١١٢ ٠٤١	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
<u>٦٣,٤٢</u>	<u>٦٥,٤١</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

- قروض وتسهيلات العملاء بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١١٢ ٢٢١	٩٢ ٨٢٤	أوراق تجارية مخصومة
٢٢ ٣٧٢ ٢٢٢	٢٩ ٦٤٨ ٧١٩	قروض العملاء
<u>٢٢ ٤٨٤ ٤٤٣</u>	<u>٢٩ ٧٤١ ٥٤٣</u>	الإجمالي
(٧٥ ٢٨٧)	(٧٩ ٣٨٢)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٧٢٣ ٦٥٥)	(٨٧٧ ٧٧٩)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
<u>٢١ ٦٨٥ ٥٠١</u>	<u>٢٨ ٧٨٤ ٣٨٢</u>	الصفى

تحليل حركة مخصص خسائر إضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع خلال السنة كانت كما يلي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

أفراد	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي
الرصيد في اول السنة المالية	١١ ٥٧٨	٩٢٠٥	٩٠ ٦٩٣	٧٦	١١١ ٥٥٢
عبء الاضمحلال	٤٠٢٦	٣٧٦٤	٧٩٠٢	(١٢)	١٥ ٦٧٩
مبالغ تم ايعامها خلال السنة	-	(٦١٨٥)	(١٩٧٠٨)	-	(٢٥ ٨٩٣)
مبالغ مستردة خلال السنة	٥٠	٢٠٧٠	٧٩٢٨	-	١٠٠٤٨
الرصيد في آخر السنة المالية	١٥ ٦٥٤	٨ ٨٥٤	٨٦ ٨١٥	٦٤	١١١ ٣٨٦

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في اول السنة المالية	٤١٥ ٩٩٧	١٦٢ ٥٢٢	٢٣ ٥٨٤	٦١٢ ١٠٣
عبء الاضمحلال	١٣٠ ٤٩٣	١٥ ٥٥٤	٣٢١٤	١٤٩ ٢٦١
مبالغ تم ايعامها خلال السنة	-	-	-	-
مبالغ مستردة خلال السنة	٢	-	-	٢
فروق تقييم عملات اجنبية	٣ ٤١٦	١ ٣٣٥	٢٧٦	٥٠٢٧
الرصيد في آخر السنة المالية	٥٤٩ ٩٠٨	١٧٩ ٤١١	٢٧ ٠٧٤	٧٦٦ ٣٩٣

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

أفراد	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي
الرصيد في اول السنة المالية	٣ ١١٤	٧ ٩٣٨	١١٤ ٣٩٠	١١٠	١٢٥ ٥٥٢
عبء الاضمحلال	١٠ ١٠٦	٤ ٧٤٢	(١١ ٢٥٤)	(٣٤)	٣٥٦٠
مبالغ تم ايعامها خلال السنة	(١ ٦٤٢)	(٤ ٩٠٧)	(٢٣ ٠٥١)	-	(٢٩ ٦٠٠)
مبالغ مستردة خلال السنة	-	١ ٤٣٧	١٠ ٦٠٨	-	١٢ ٠٤٠
الرصيد في آخر السنة المالية	١١ ٥٧٨	٩ ٢٠٥	٩٠ ٦٩٣	٧٦	١١١ ٥٥٢

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٣٠٢٨٥٦	٨٨١٨	٢٣٦٥٨	٢٣٥٢٢٢
عبء الاضمحلال	١١٦٩٠٣	١٥٣٦٠٢	١٠٠٩٤	٢٨٠٥٩٩
مبالغ تم اعدامها خلال السنة	-	-	-	-
مبالغ مستردة خلال السنة	١٣٠	-	-	١٣٠
فروق تقييم عملات أجنبية	(٤٣٩٢)	١٠٢	(١٦٨)	(٤٤٥٨)
الرصيد في آخر السنة المالية	٤١٥٩٩٧	١٩٢٥٢٢	٢٣٥٨٤	٦١٢١٠٣

أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة		
الأصول	الالتزامات	الأصول	الالتزامات		
<u>(١) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة</u>					
مشتقات العملات الأجنبية					
٢١٠٤٤	١٢٤٤	٨٥٤٩٨٤	٣٣٤٣٩	٧٦	١١٨٣٣٧٢
-	-	-	-	-	-
٢١٠٤٤	١٢٤٤	٨٥٤٩٨٤	٣٣٤٣٩	٧٦	١١٨٣٣٧٢
مشتقات معدلات العائد					
١١٩٣٨	١١٩٣٨	٢٤٦٤١٥٠	٥٣٠٧٤	٥٣٠٧٤	٣٢٤٢٣٦٢
١١٩٣٨	١١٩٣٨	٢٤٦٤١٥٠	٥٣٠٧٤	٥٣٠٧٤	٣٢٤٢٣٦٢
إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة					
٣٢٩٨٢	١٣١٨٢	٨٦٥١٣	٥٣١٥٠		

أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(١) أدوات دين: سندات حكومية
١٠٣٤٩	-	
١٠٣٤٩	-	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(أ) أدوات دين:
-	٦٣٢ ٧٥٣	أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة
		(أ) أدوات حقوق ملكية:
٣٧٦٠	٣٧٦٠	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة
<u>٣٧٦٠</u>	<u>٦٣٦ ٥١٣</u>	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة فى السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التى يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال فى قيمة تلك الأدوات فى نهاية السنة المالية.

استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(أ) أدوات دين:
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩٧٠ ٦٨١	أدوات دين مدرجة فى السوق بالتكلفة
<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٥</u>	<u>٥ ٩٧٠ ٦٨١</u>	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	أرصدة متداولة
٢٧ ٦٨٠	١ ٣٧٦ ٥٤٢	أرصدة غير متداولة
٥ ٣٤٨ ٠٢٥	٤ ٥٩٤ ١٣٩	
<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٥</u>	<u>٥ ٩٧٠ ٦٨١</u>	
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩٧٠ ٦٨١	أدوات دين ذات عائد ثابت
<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٥</u>	<u>٥ ٩٧٠ ٦٨١</u>	

- أصول اخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٢٢٩ ٥٢٧	٤١٥ ٤٩٧	إيرادات مستحقة
٥ ٩٣٩	١٧ ٤٦٢	مصروفات مقدمة
٧٢ ٧١١	١٥١ ٠٥٤	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة(مشروعات تحت التنفيذ)
٤٣٩	٤٣٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٧ ١٣٧	٩ ٥٨٦	تأمينات وعهد
٩٢ ٦٥٥	٤٨٧ ٨٠١	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>٥١٩ ٤١٨</u>	<u>١ ٠٨١ ٨٣٩</u>	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١٢ ٨٠١ ٩٣٣	١٥ ٧٧٥ ٧٦٤	ودائع تحت الطلب
١٦ ٦٦٩ ٣٣١	١٣ ٥٢٠ ٢٨٥	ودائع لأجل وبإخطار
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٨ ٤١٦ ٢٨٥	شهادات ايداع وإخار
١ ٨٢٩ ١٤٥	٣ ٤٤٩ ٠٢٧	حسابات توفير
٤٦٣ ٠٦٢	٦٧٦ ٣٧٣	ودائع أخرى
<u>٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠</u>	<u>٤١ ٨٣٧ ٧٣٤</u>	الاجمالي
٢٥ ٣٧٤ ١٢٠	٢٥ ٠٩٤ ١٨٠	ودائع مؤسسات
١٢ ٩٢٥ ١٢٠	١٦ ٧٤٣ ٥٥٤	ودائع أفراد
<u>٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠</u>	<u>٤١ ٨٣٧ ٧٣٤</u>	الاجمالي
٧ ٣٤٦ ٤٢٩	٩ ٣٣٨ ٨٣٠	أرصدة بدون عائد
٣٠ ٩٥٢ ٨١١	٣٢ ٤٩٨ ٩٠٤	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠</u>	<u>٤١ ٨٣٧ ٧٣٤</u>	الاجمالي
٣١ ٧٦٣ ٤٧١	٣٣ ٤٢١ ٤٤٩	أرصدة متداولة
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٨ ٤١٦ ٢٨٥	أرصدة غير متداولة
<u>٣٨ ٢٩٩ ٢٤٠</u>	<u>٤١ ٨٣٧ ٧٣٤</u>	الاجمالي

- التزامات أخرى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>	
٢٣٦ ١٦١	٢٧٤ ٩٩٠	عوائد مستحقة
٢٤٦	-	إيرادات مقدمة
٦٢٢ ٣٦٣	٨٤٨ ٨٣٦	مصروفات مستحقة
٥٤٩ ٢١٨	٥٤٨ ١٩٨	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٤٠٧ ٩٨٨</u>	<u>١ ٦٧٢ ٠٢٤</u>	<u>الاجمالي</u>

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر ١.٧٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١.٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٥ وتم السداد.
- تم اخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٦ وتمت الموافقة عليها .
- تم تقديم الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٧ و تم تقديم مستندات الفحص .